الأنباء
الاثنين 1 ابريل 2013

نصفه منحة والنصف الآخر يسدد بواقع 50 ديناراً شهرياً

العدوة لمنح المتقاعدين قرضاً بقيمة 10 آلاف دينار

تقدم النائب خالد العدوة باقتراح بقانون بشأن إعطاء المتقاعدين قرضا بقيمة 10 آلاف دينار نصف قيمته «خمسة آلاف دينار» منحة، على ان يسدد النصف الآخر بواقع خمسين دينارا شهريا عن طريق الخصم مباشرة من المعاش الشهري للمتقاعد المقترض.

وجاء نص القانون على النحو التالي:

مادة أولى: تمنح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قرضا اجتماعيا بقيمة 10000 دينار (عشرة آلاف دينار) عند التقاعد ويسدد المستحق نصف قيمته خمسة آلاف دينار، على ان يعتبر النصف الآخر كمنحة ولا يجوز زيادة قيمة القسط الشهري عن 50 دينارا ويكون التسديد عن طريق الخصم مباشرة من المعاش الشهري للمتقاعد المقترض.

مادة ثانية: يصدر الوزير المختص قرارا بناء على موافقة مجلس الوزراء بشروط وضوابط استحقاق القرض، ويكون طلب القرض للأغراض الآتية:

أ- لعلاج المتقاعد نفسه أو لمن يعولهم.

ب- لسد نفقات التحصيل العلمي بأنواعه، وللوزير المختص ان يصدر قرارا بأي غرض آخر يراه مستحقا.

مادة ثالثة: تسقط باقي قيمة الاقساط المستحقة على المتقاعد المقترض بالوفاة أو العجز الكلي.

مادة رابعة: لا يجوز منح المتقاعد قرضا آخر وفقا لهذا القانون قبل سداد كامل قيمة القرض المستحق، وتعتبر منحة الخمسة آلاف دينار للقرض الأول فقط.

مادة خامسة: يصدر الوزير المختص بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة سادسة: على وزارة المالية توفير الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة طلبات القروض بموجب هذا القانون.

خالد العدوة

استنكر تصريحات النفيسي في إحدى الندوات

«المنبر الديموقراطي»: الوحدة الوطنية ليست محصورة في فئة دون أخرى

أصدر المنبر الديموقراطي بيانا صحافيا جاء فيه ما يلي: يستنكر المنبر الديموقراطي الكويتي ما اثاره د.عبدالله النفيسي بإحدى الندوات مؤخرا بشأن خطر الطائفة الشيعية الكويتية على أمن البلاد، حيث انه أمر لا يمكن قبوله أو السكوت عنه والوقوف موقف المتفرج حياله، فإن ما طرحه د.النفيسي يمثل هجوما صريحا وواضحا على وحدة الوطن وتماسك شعبه الذي اثبتت الأزمات والمحن أن بقاء الوطن لم يكن إلا من خلال هذه الوحدة والتماسك منذ نشأة هذا الوطن الصغير بحجمه الكبير بقلوب أبنائه».

وزاد البيان: «إن ما طرح يمثل انتهاكا صارخا بحق جميع المواطنين الكويتيين بدون استثناء بجميع طوائفهم ومكوناتهم، ولا يمكن القبول به بأي شكل من الأشكال بغض النظر عن قائله أو المكون الذي ينتمي له، فالوحدة الوطنية ليست محصورة على فئة دون أخرى. كما أن محاولة تجييش المشاعر وإثارة النعرات الطائفية ضد بعضنا البعض تدل على نوايا خبيثة لمتبنيها».

وأضاف البيان: «ومن هنا نطالب نحن في المنبر الديموقراطي جميع القوى السياسية الحية المنادية بالإصلاح والديموقراطية برفض واستنكار هذا النهج التدميري بوضوح لا لبس فيه، فالسكوت تحت أي حجة أو ذريعة كانت هو أمر مرفوض تماما. ولم يكتف النفيسي بالدعوة لمحاربة وإقصاء أحد مكونات المجتمع الأساسية وحسب بل دعا إلى انحراف الحراك السياسي عن دعوى الإصلاح والديموقراطية والتصدي للفساد الذي قلل من أهميتها واعتبرها ليست من أولويات المجتمع».

وقال البيان: «ويدعي د.عبدالله النفيسي زورا وبهتانا بارتباط جزء من شعبنا بمخططات خارجية تسعى للسيطرة على الوطن. وعلى اثر هذا دعا أيضا للارتماء بمظلة مجلس التعاون الخليجي كجبهة صراع متناسيا أن منظومة مجلس التعاون لم تحقق للشعوب الخليجية منذ تأسيسها أي مكاسب ممنهجة وخطط تنموية تمهد للالتئام الخليجي بل تمخضت عن الاتفاقية الأمنية التي تطارد الإصلاحيين وتمنعهم من التنقل بين أقطار الخليج العربي». واختتم البيان: «ونحمل نحن في المنبر الديموقراطي مجلس الأمة مسؤولية التصدي لمثل هذه الاتفاقيات وهذا النهج القمعي. ونهيب بشعبنا الواعي الحر الى تفويت الفرصة على هؤلاء الطائفيين بغض النظر عن مدارسهم الطائفية والانزلاق نحو اطروحاتهم المدمرة لنسيجنا الاجتماعي الذي على الرغم من تنوعه واختلافه منذ نشأة الكويت لم يخرج عن انسجامه وتناغمه، وعاش الشعب الكويتي حرا أبيا في ظل وحدة وطنية متماسكة».

الصانع لنقل جواخير كبد وصبحان والعارضية والشويخ إلى السالمي والمناطق الحدودية

تقدم النائب يعقوب الصانع باقتراح برغبة قال في مقدمته: ان من اهم أولويات تحسين مستوى المعيشة سواء من حيث الدخل او الرفاهية هو تنوع مصادر الايرادات ولا يكون هذا التنوع الا من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في آن واحد، ولعل اهم ما يشغل بال اي مواطن كويتي امران، الغذاء الجيد الصحي والمسكن الملائم. واذ انعم الله علينا بوجود مساحات شاسعة من الأراضي غير المستغلة لاسيما بالمناطق الحدودية والتي يمكن استخدامها واستغلالها لخدمة اغراض التنمية والحفاظ ايضا على الأمن القومي على الحدود.

حيث ان انشاء مشروعات زراعية واخرى صناعية مرتبطة بها في هذه المناطق، وما يتبع ذلك من اقامة مساكن تكفي لمواجهة هذا التوسع العمراني الزراعي الصناعي سيؤثر بشكل اكثر ايجابية في تحقيق التنمية المستدامة.

ولعل مقترحنا الماثل يكون باكورة لهذا العمل الوطني الهادف الى المساهمة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وعلى ضوء ذلك اقترح الصانع ازالة الجواخير والاسطبلات والقسائم الصناعية الكائنة بمناطق كبد، الهجن، صبحان، العارضية، الشويخ مع التعويض المناسب لهم، ونقلها الى منطقة السالمي والمناطق الحدودية مع العراق والمملكة العربية السعودية وتوزيع اماكنها ليتم استغلالها في المشاريع السكنية وفقا للشروط والضوابط التي يتم تحديدها من الجهات المختصة.

وذلك للمساهمة في احداث نوع من تعمير المناطق الحدودية والاستفادة منها في تحقيق مزيد من النمو والتقدم الحضاري للمجتمع لاسيما الانتاج الزراعي بما يخفف من حدة الاستيراد من الخارج بشأن المنتجات الزراعية والصناعية المرتبطة بها.

اضافة الى ما يحدث ذلك من تعمير للمناطق الحدودية، وبما يضمن ملء الفراغ الاستراتيجي على المناطق الحدودية التي تعتبر من أولويات الحفاظ على الأمن القومي الكويتي.

على ان يتم ذلك وفقا لضوابط واضحة محددة تضمن الالتزام بتحقيق المستهدف من ذلك، وعلى ان يتم سحب المساحات المسلمة للمستفيدين،اذا ما اخلوا في اعمار هذه المساحات بالزراعة الانتاجية والصناعات الزراعية المرتبطة بها، واعادة تسليمها للجادين الذين لديهم رؤية انتاجية هادفة.

على ان تشكل لجنة من الجهات المختصة لمتابعة تنفيذ ذلك تتولى الاشراف والرقابة واعداد التقارير الدورية اللازمة للوقوف على مدى التزام المنتفعين بالضوابط الموضوعة بشأن ذلك.

يعقوب الصانع

الجيران: الإشكال الشرعي مازال قائماً في صندوق الأسرة

د.عبدالرحمن الجيران

قال النائب د.عبدالرحمن الجيران ان الاشكال الشرعي مازال قائما في قانوني القروض والاسرة، فضلا عما سمعناه من ملاحظات من البنك المركزي الذي اوضح بدوره انه واقعيا وعمليا لو اخذنا عينه مديونية مواطن وطبقنا عليها قانون الاسرة وقانون المتعثرين لوجدنا ان الاستفادة من قانون المتعثرين افضل من قانون الاسرة. واضاف الجيران انه حتى لو قلنا جدلا بقانون الاسرة فإنه لا يعالج بصورة جذرية حتى الحالات التي هي داخله فيه وليس لها آلية واضحة، فمثلا من دخل الصندوق واستفاد تم تغيير وضعه المالي للاحسن او للاسوأ، فكيف ستكون آلية التعامل معه؟ هذه غير واضحة.وزاد: هذا فضلا عن المزايا الاخرى لصندوق المتعثرين مثل دخول جهات غير داخلة في الرقابة، فهي ايضا تم احتسابها في قانون المتعثرين.

البراك لنقل مصانع أمغرة إلى منطقة غير مأهولة بالسكان

محمد البراك

تقدم النائب محمد البراك باقتراح برغبة قال فيه: انه نظرا لوجود المصانع في منطقة أمغرة، ونظرا لما لهذه المصانع من اثار على البيئة وعلى صحة الانسان بسبب ما ينبعث منها من غازات وابخرة وتلوث يضر بالمناطق القريبة منها ولقربها من المنطقة الحضرية ولعدم توفر أراض سكنية قريبة من المنطقة الحضرية وحاجة المواطنين للسكن، لذلك فانني اتقدم باقتراح بنقل هذه المصانع من منطقة أمغرة الى منطقة اخرى غير مأهولة بالسكان، واعطاء هذه الأراضي لمؤسسة الرعاية السكنية لتوزيعها على طالبين الرعاية السكنية.

الكندري يسأل الهيفي عن قرارات الندب والنقل والتعيين في «الصحة»

فيصل الكندري

وجّه نائب مجلس الأمة فيصل الكندري سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة د.محمد الهيفي جاء كالتالي: نمى الي علمنا بأن وزير الصحة د.محمد الهيفي اتخذ عددا من قرارات النقل والتعيين والندب في عدد من المناصب القيادية والوظائف المهمة في وزارة الصحة، لذا يرجى الاجابة عن التالي: كم عدد قرارات النقل والندب والتعيين والتكليف الوزارية الصادرة منكم منذ تاريخ 2012/12/17 حتى تاريخ 2012/3/28؟ يرجى تزويدنا بنسخ عن جميع القرارات المذكورة أعلاه. وكم عدد الموظفين الذين تم نقلهم من وزارات اخرى للعمل في ادارة مكتب وزير الصحة؟ وما وظائفهم السابقة؟ وما وظائفهم الحالية؟ وهل يتقاضون مكافآت اضافية في مكان عملهم الجديد؟ وما المسوغات القانونية لصرف هذا النوع من المكافآت ان وجدت؟ كم عدد الموظفين الذين تم ندبهم او نقلهم او تكليفهم بالعمل في ادارة مكتب الوزير خلال توليكم الوزارة؟ وما وظائفهم السابقة؟ وما وظائفهم الحالية؟ وهل يتقاضون مكافآت اضافية؟ وما المسوغات القانونية لصرف هذا النوع من المكافآت ان وجدت؟ وما عدد المهمات الرسمية الخارجية الخاصة بوزارة الصحة التي سافرتم بها منذ توليكم حقيبة الوزارة؟ كما يرجى تزويدنا بأسماء مرافقيكم في تلك المهمات من خلال ذكر بياناتهم وبيانات المهمة الرسمية ومدى الحاجة لسفرهم.

نتيجة لزيادة جملة المصروفات عن الإيرادات

عبدالصمد: 33,660 مليون دينار مقدار العجز في ميزانية بنك الكويت المركزي

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد ان اللجنة قد قامت بدراسة ومناقشة مشروع ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2013 ـ 2014 والتي اسفرت عن عجز مقدر بمبلغ 33,660 مليون دينار نتيجة لزيادة جملة المصروفات المقدرة البالغة 86,338 مليون دينار عن جملة الايرادات المقدرة البالغة 52,678 مليون دينار.

كما اوضح رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي ان العجز المقدر لا يعكس الواقع في ضوء تحفظ البنك الكبير بصدد تقدير ايراداته، حيث كشفت نتائج الحسابات الختامية عن السنوات المالية 2010 ـ 2011، 2011 ـ 2012 عن زيادة الايرادات الفعلية بمعدلات كبيرة عن الايرادات المقدرة، ومن ثم اسفرت الحسابات الختامية لتلك السنوات عن تحقيق فائض على الرغم من ان الموازنات التخطيطية لتلك السنوات اسفرت عن عجز مقدر.

كما أشار رئيس اللجنة الى ان المذكرة الايضاحية لمشروع الموازنة ومرفقاتها قد شابها الكثير من اوجه القصور والنواقص نظرا لعدم تضمينها العديد من البيانات والايضاحات والمبررات المؤيدة للتقديرات الواردة في مشروع الميزانية، لذا فقد رأت اللجنة الكتابة للبنك لموافاتها بالبيانات والايضاحات المطلوبة.

وأضاف رئيس اللجنة ان اللجنة ناقشت العديد من التقديرات الواردة في مشروع الميزانية وذلك على النحو التالي: ادرج لمشروع المبنى الجديد في الميزانية مبلغ 31,3 مليون دينار، وقد لاحظت اللجنة استمرار تأخير تنفيذ المشروع الذي اعتمد في 2001 ـ 2002، حيث بلغت نسبة التنفيذ في آخر سنة اعدت حساباتها الختامية 2011 ـ 2012 حوالي 31٪ فقط كما بلغت نسبة التنفيذ حتى نهاية تلك السنة اي بعد 11 عاما من اعتماد المشروع حوالي 60٪ فقط من التكلفة الانشائية المقدرة بخلاف المقدر للتجهيزات والاثاث بمبلغ 30,5 مليون دينار.

وقال انه وعلى الرغم من ادراج اعتمادات للوظائف العامة للكويتيين وعددها 977 وظيفة ولوظائف العقود الخاصة للكويتيين وعددها 60 وظيفة وهو نفس عدد الوظائف في ميزانية 2012 ـ 2013، الا ان اللجنة قد لاحظت وجود عدد كبير من الوظائف الشاغرة في ميزانية 2012 ـ 2013 عددها 168 وظيفة اي بنسبة 15,8٪ من عدد الوظائف المدرجة، وقد طالبت اللجنة بسرعة اشغال تلك الوظائف من خلال عقد برامج تدريبية لتنمية مهارات الخريجين وزيادة قدراتهم الفنية وتأهيلهم للعمل بالبنك.

واضاف انه من الملاحظ زيادة تقديرات تكاليف طباعة وسك النقود سنويا، حيث قدر لها في مشروع الميزانية 5,544 ملايين دينار رغم تضخم رصيد البنكنوت غير المستخدم في التداول، كما لاحظت اللجنة ارتفاع قيمة البنكنوت المتلف في عام 2011 ـ 2012 والذي تجاوزت قيمته اكثر من 15٪ من قيمة النقد المتداول في الاقتصاد الكويتي، ومن الملاحظ زيادة تقديرات الحاسب الآلي والذي ادرج له في مشروع الميزانية 6,222 ملايين دينار، وهو يتساوى تقريبا مع اجمالي المصرف الفعلي على هذا البند خلال السنوات الثلاث الاخيرة (2009 ـ 2010 وحتى 2011 ـ 2012) والبالغة 6,404 ملايين دينار، ولما كان هذا المبلغ يتضمن اجهزة فقد رأت اللجنة مراجعة هذه التقديرات في ضوء ما ادرج لمشروع المبنى الجديد من اعتمادات للتجهيزات والاثاث بمبلغ 30,5 مليون دينار.

وزاد عبدالصمد: انه من الملاحظ ايضا عدم ادراج ايرادات مقدرة في مشروع ميزانية البنك للاستثمارات في ارصدة الحسابات التشغيلية وللاستثمارات في الاموال المودعة لدى بنك الاحتياط الفيدرالي الاميركي وللاستثمارات في التسهيلات الممنوحة للبنك الدولي، رغم ان تقارير ديوان المحاسبة عن الاموال المستثمرة اوضحت ان هناك ايرادات فعلية لتلك الاستثمارات خلال السنوات السابقة، كما لم يتم ادراج ايرادات لاستثمار البنك في اسهم شركة ci_net بتكلفة استثمارية بلغت 280 الف دينار.

عدنان عبدالصمد

قال إن الدولة تدفع 350 ديناراً والمدارس رفعتها إلى 950

التميمي لوقف المدارس الخاصة بالأحمدي عن التحول للنموذجية

ناشد النائب عبدالله التميمي وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف التدخل الفوري لحل المشكلة التي تواجه طلبة المدارس الخاصة للبدون في محافظة الاحمدي.

وقال التميمي ان تلك المدارس تحولت بمجملها الى نموذجية الامر الذي ساهم في ارتفاع رسوم الدراسة للطلبة البدون الذين يتلقون تعليمهم على نفقة الصندوق التعليمي للدولة، حيث يدفع لهم هذا الصندوق مبلغ 350 دينارا فقط للطالب وفي ظل تحول تلك المدارس الى نموذجية فان رسوم الدراسة ارتفعت الى 950 دينارا، الأمر الذي تسبب في تحميل أسر هؤلاء الطلبة مبالغ اضافية ليس بمقدورهم تحملها.

واستغرب سماح الوزارة لهذه المدارس بالتحول الى نموذجية في منطقة تشهد كثافة من فئة البدون المحتاجين والابقاء على مدرسة واحدة تقوم بهذه المهمة في مبنى متهالك ويفتقر لأبسط الخدمات التي يحتاجها الطلبة الصغار وتصل كثافة الفصول الى حد لا يصدق، فبعضها يبلغ عدد الطلبة في الفصل الواحد الى 56 طالبا وتخدم تلك المدرسة اكثر من 7 مناطق في المحافظة.

وطالب التميمي وزير التربية ووزير التعليم العالي بالتدخل الفوري لحل هذه المشكلة حتى لا تتفاقم وتتسبب في التضييق على أسر هؤلاء الطلبة من جهة زيادة الالتزامات المادية.

عبدالله التميمي

الهرشاني: نرفض تسييس العمل التعاوني واستغلاله من قبل تيارات

حمّل النائب حمد الهرشاني الحركة الدستورية الإسلامية (حدس) مسؤولية الضجة المثارة حول إدارة جمعية الصليبخات «الدوحة التعاونية».

وقال الهرشاني في تصريح للصحافيين: «إن الحق بين ونحن نقف معه، ولن نحمي متجاوزا يثبت بحقه ذلك، ولكننا في الوقت نفسه نرفض تسييس العمل التعاوني واستغلاله من قبل تيارات تضمر العداء للمجتمع الكويتي، وتسعى الى تقسيم تكويناته».

وذكر الهرشاني: «ان الأمر واضح وجلي، ولا يحتاج إلى دق الأسفين من قبل «حدس» وغيرها، فمن يثبت أنه مخالف للقانون يجب أن تتخذ بحقه الإجراءات، ولكن لا يهم الأمر على الجميع، فلو افترضنا أن أحدا من أعضاء مجلس ادارة الجمعية ارتكب مخالفة، يحال العضو المخطئ، ولا يعمم الأمر على جميع الاعضاء، فلا تزر وازرة وزر أخرى».

وشدد الهرشاني على «وقوفي مع الحق، غير آبه بما يثيره البعض بقصد إثارة الفتنة، واستغلال الأمور لأغراض سياسية، والبحث عن مكاسب شخصية، نحن نضع الوطن نصب أعيننا، ولا تأخذنا في الحق لومة لائم».

حمد الهرشاني